ضميرا الفصل والشأن

أولا : ضمير الفصـــل

سبب تسميته : ضمير الفصل من عبارات البصريين[١] ، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه ، ويقال له عماد ، وهو من عبارات الكوفيين كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده .

الغرض من دخـــول ضمير الفصل الكلام

قال ابن يعيش [٢] : « والغرض من دخول الفصل فى الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم ، وأن الذى بعده خبر وليس بنعت ، لأننا إذا قلنا زيد القائم توهم السامع أن القائم صفة فينتظر الخبر فجيء بالفصل فتقول : زيد هو القائم لتعين كونه خبرا لا صفة .

وقيل أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها [٣] من النكرات ،

---

١) أنظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٠ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٢٤

٢) شرح المفصل ٣/١١٠

٣) معنى ما قارب المعرفة : إشارة إلى باب أفعل من كذا ، لأنه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفة ، وذلك لأنه مشابه للمعرفة من أجل أنه غير مضاف ، ويمتنع دخول الألف واللام عليه ، وذلك نحو كان زيد هو خيرا منك ، وقال تعالى : « ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم » .

لأن شرط ضمير الفصل أن يكون بن معرفتين ، أو معرفة وما قاربها من النكرات .

ولذا صار لضمير الفصل فائدة لفظية وهى الإعلام أن ما بعده خبر لا تابع ولذا سمى فصلا وفائدة معنوية وهي التوكيد والاختصاص ، ولذا لم يجيزوا الجمع بينه وبين التأكيد فلا يقال : ظننتك أنت أنت القائم . ولقد ذكر الزمخشرى (١) ذلك عند تفسير قوله تعالى : وأولئك هم المفلحون . فقال : وفائدته إيجاب أن فائدة المسند ثابته للمسند إليه . أى توكيد الحكم للدلالة على ربط المسند بالمسند إليه .

ويدل أيضا على حصر المسند فى المسند إليه نحو : إن الله هو الرزاق، « وكنت أنت الرقيب عليهم »

شروط ضمير الفصل

والضمير الذى يقع فصلا له ثلاث شرائط :

أحدها : أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ، ويكون هو الأول فى المعنى فلا يجوز زيد إياه الفاضل .

الثانى : أن يكون بين المبتدأ وخبره ، أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو إن واخواتها ، وكان وأخواتها ، وظننت وأخواتها

الثالث : أن يكون بين معرفتين ، أو معرفة وما قاربها من النكرات

---

١) الكشاف ١/١٤٦

لماذا اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ؟

قال ابن يعيش:[1] «لأن فيه ضربا من التأكيد ، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو قمت أنا ، واسكن أنت وزوجك الجنة . ولذا وجب أن يكون المضمر هو الأول فى المعنى ، لأن التأكيد هو المؤكد فى المعنى . ولهذا المعنى يسميه سيبويه [2] وصفا »

لماذا اشترط أن يكون ضمير الفصل بعد معرفة؟

قالوا[3] لأن فيه ضربا من التأكيد ، ولفظه لفظ المعرفة ، فوجب أن يكون الاسم الجارى عليه معرفة . كما أن التأكيد كذلك .

وجوز أهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة فى نحو : ما أظن أحدا هو خيرا منك ورده الرضى فقال [4] : « لا يثبت ذلك بمجرد القياس . وينبغى أن يقتصر على السماع ولم يثبت ذلك إلا بين معرفتين أو بين معرفة ونكرة هى أفعل التفضيل »

ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضا لإنه لا يكون ما بعده الا ما يجوزان يكون نعتاً لما قبله . ونعت المعرفة معرفة ، فلذلك وجب أن يكون

---

١) شرح المفصل ٣/١١٠

٢) قال سيبويه ١/٣٩٣ « فأما نفسه حين قلت رأيته أياه نفسه فوصف بمنزلة هو ، وإياه بدل . وإنما ذكرتها توكيدا كقوله تعالى : فسجد الملائكة كلهم أجمعون »

٣) شرح المفصل ٣/١١١

٤) شرح الكافيه ٢/٢٥

بين معرفتين .

وقد عقد سيبويه في كتابه بابا بعنوان « هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا »

فقال [١] : واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر . وذلك قولك : حيث زيدا هو خيرا منك .

وقال .. « واعلم أنها تكون في إن وأخواتها فصلا ، وفي الابتداء ولكن ما بعدها مرفوع ، لأنه مرفوع قبل ان تذكر الفصل »

وقال : واعلم أن (هو) لا يحسن ان تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة او ما أشبه المعرفة ، ولم تدخله الألف واللام فضارع زيدا وعمرا نحو خير منك ، ومثلك

وقال : كما انها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة . لو قلت : كان زيد هو منطلقا كان قبيحا »

وقد يقال : إذا كان الغرض بضمير الفصل إنما هو الفرق بين النعت والخبر فما باله جاء فيما لا لبس فيه نحو قوله تعالى : وكنا نحن الوارثين ولا لبس في ذلك ، لأن المضمرات لا توصف

فالجواب [٢] أن هذا هو الأصل ألا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف فلما ثبت هذا الحكم للظاهر اجرى المضمر مجراه . وان كانت

---

١) الكتاب ١/٣٩٤ وما بعدها ، وانظر المقتضب للمبرد ٤/١٠٣

٢) انظر شرح المفصل ٣/١١١

المضمرات لا تنعت . وذلك نحو فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم ، ونحو قوله تعالى « إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا »

ويجوز أن يكون قوله تعالى : كنت أنت الرقيب عليهم ، وقوله · وكنا نحن الوارثين يجوز أن يكون المضمر فيه فصلا ، ويجـــوز أن يكون توكيدا ، لأنه بعد مضمر والمضمر يؤكد بالمضمر المرفوع

ولذا كان الفصل لا يظهر له حكم في باب إن وأخواتها ، وباب المبتدأ والخبر لأن أخبارها مرفوعة ، فاذا قلت زيد هو القائم لم يعلم أنالمضمر فصل أو مبتدأ إلا بالإرادة والنية ، ويظهر الفصل مع الفعل لأن خـبره منصوب نحو كان زيد هو القائم ، فعلم أن هو فصل ينصب ما بعده .

لغـــة تميـــم

ذكر الجرمي [١] أن لغة تميم تجعل ما هو فصل عند غيرهم مبتـدأ ويرفعون ما بعده على الخبر . وقال أبو زيد سمعتهم يقرءون [٢] : تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا بالرفع . وكذلك ذكر السيوطي [٣] هذه اللغة عن تميم . وابن هشام [٤] أيضا

---

١) البحر المحيط ٢٧/٨

٢) المزمل ٢٠

٣) الهمع ٦٩/١

٤) المغنى ١٣٢/٢ . قال ابن هشام « يجوز فى الضمير المنفصل من نحو « إنك أنت السميع العليم » ثلاثة أوجه : الفصل وهو أرجحها والابتداء وهو أضعفها ويختص بلغة تميم ، والتوكيد »

وقال قيس بن ذريح [١]

نحن إلى ليلى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا [٢] أنت أقدر

فالشاهد أن الضمير (أنت) وقع مبتدأ ، وارتفع ما بعده على الخبرية . وكان يجوز أن يكون فصلا ، وأقد خبرا لكن القوافى مرفوعة .

وقال ابن يعيش [٣] : « ويجوز رفع ما بعد هذه المضمرات نحو . ما ظننت أحدا هو خير منك . فأحدا مفعول أول ، وقولك : « هو خير منك » مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثانى . وهو استعمال ناس كثير من العرب حكاه سيبويه وحكي عيسى بن عمر أن أناسا كثيرا من العرب يقولون : وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون »

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه لتحقيق ما نسبه إليه ابن يعيش وجدته يقول [٤] : « وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها فى هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ ، وما بعده مبنى عليه . فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبه كان يقول : « أظن زيدا هو خير منك » وناس كثير من العرب يقولون « وما ظلمناهم ولكن كانو هم الظالمون [٥] »

الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل

ربما التبس الفصل بالتأكيد والبدل فى مواضع ، ويمكن

---

١) أنظر سيبويه ١/٣٩٥ ، والمقتضب ٤/١٠٥ ، وشرح المفصل ٣/١١٢ والبحر المحيط ٨/٢٧

٢) الملا : ما اتسع من الأرض

٣) شرح المفصل ٣/١١٢ ٤) الكتاب ١/٣٩٥

٥) الزخرف ٧٦

بالتحقيق (١) أن نفرق بين الفصل والتأكيد بأنه إذا كان التأكيد ضميرا فلا يؤكد به إلا مضمر نحو قمت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت

وضمير الفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر . فاذا قلت كان زيد هو القائم لم يكن إلا فصلا ، لوقوعه بعد ظاهر . ولو قلت : كنت أنت القائم جاز أن يكون فصلا وتأكيدا .

الفرق بين الفصل والبدل

أن البدل تابع للمبدل منه فى إعرابه كالتأكيد . فلو أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب فتقول : ظننتك إياك خيرا من زيد ، وإذا أكدت أو فصلت لايكون إلا بضمير المرفوع .

ومن الفرق أيضا بين الفصل والتأكيد والبدل ان لام التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل. فتقول في الفصل كان زيد لهو القائم .

ولا يجوز ذلك فى التأكيد والبدل ، لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الأول فى البيان

إعراب ضمير الفصـــل

زعم البصريون (١) أنه لا محل له من الإعراب ، والأظهر عندهم أنه اسم ملغي بمنزلة (ما) إذا ألغيت فى نحو (إنما) . واحتج البصريون بأنه لا موضع له ، لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر . كما تدخل الكاف للخطاب فى ذلك ، وتلك ولاحظ لهـا فى الإعراب . وأوضح ابن

---

١) انظر شرح المفصل ٣/١١٣ والأشباه والنظائر للسيوطى ٢/٢٢١

٢) انظر الإنصاف مسألة ١٠٠ ، وشرح الرضى ٢٥١٢ ، والأشباه والنظائر ٢/٢٢٢ والهمع ١/٦٨ والمغنى ٢/١٠٦

مالك ذلك فقال [١] : « لأن الغرض به من أول وهلة يكون الخبر خبرا لا صفة ، فاشتد شبهه بالحروف ، إذ لم يجىء به إلا لمعنى فى غيره فلم يحتج إلى موضع من الإعراب » وقال بعض البصريين إنه حرف استنكارا لخلو الاسم عن الإعراب

أما الكوفيون فيجعلون له محلا ، ويقولون هو تأكيد لما قبله ، فان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور نحو ضربتك أنت ، ومررت بك أنت واحتجوا بأن قالوا : إن حكمه حكم ما قبله ، لأن تؤكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيدا ، وكما أنك إذا قلت : جاءنى زيد نفسه ، كان نفسه تابعا لزيد فى إعرابه فكذلك العماد إذا قلت : زيد هو العاقل يجب أن يكون تابعا فى إعرابه

ورد صاحب الإنصاف على الكوفيين قائلا : أما قولهم انه توكيد لما قبله قلنا هذا باطل ، لأن المكنى لا يكون تأكيدا للمظهر فى شىء من كلامهم .

وقال الكسائى : محل ضمير الفصل بحسب ما بعده ، لأنه يقع مع ما بعده كالشىء الواحد

ورد صاحب الإنصاف عليه أيضا فقال : « هذا باطل أيضا لأنه لا تعلق له بما بعده لأنه كناية عما قبله » ، وقال الرضى [٢] لم نر اسما يتبع ما بعده فى الاعراب .

---

١) شرح الكافية الشافية ١/٣٩ تحقيق دكتور أحمد الرض

٢) شرح الكافية ٢/٢٧

ضمير الشأن

حقيقته : قد يقصد المتكلم تعظيم مضمون كلامه قبل النطق به فيقدم ضميرا كضمير الغائب يسمى ضمير الشأن . ويكون ذلك الضمير كناية عن تلك الجملة . وتكون الجملة خبرا عن ذلك الضمير وتفسيرا له . ويوجد الضمير لأنه يريد الأمر والحديث والشأن ؛ لأن كل جملة ذات شأن وأمر .

وذلك نحو : هو زيد قائم . فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر . إنما هو ضمير الشأن وفسره ما جاء بعده وهو الخبر ، وليس فى الجملة عائد على المبتدأ ، لأنها هو فى المعنى . وقال المبرد (١) : « ضمير الشأن لا يعود عليه ضمير من الجملة المفسرة له » ويسميه الكوفيون : ضمير المجهول ، لا نه لم يتقدمه ما يعود عليه

ويأتى ضمير الشأن مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو إن (٢) وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وكان واخواتها وتعمل فيه هذه العوامل . نحو ظننته زيد قائم فالهاء ضمير الشأن والحديث . وهى فى موضع المفعول الاول . والجملة بعدها فى موضع المفعول الثانى . وهى مفسرة لذلك المضمر وتقول : إنه زيد ذاهب ونحو قوله تعالى : « قل هو الله أحد » . وقوله : « وأنه لما قام عبد الله يدعوه »

---

١) المقتضب ٤/١٠٠

٢) قال ابن مالك : ويحمل على ذلك قول الرسول : إن من أشد عذابا يوم القيامة المصورون» والتقدير إنه. أنظر شرح الكافية الشافية ١/٣٦

جواز استتار ضمير الشأن

قال ابن يعيش (١) : « إذا كان مرفوعا متصلا استكن في الفعل واستتر فيه . فلذلك قالوا : « ليس خلق الله مثله » ففي ليس ضمير منوى مستكن ، لأن ليس وخلق فعلان . والفعل لا يعمل في فعل » . قال المبرد(٢) : « كما لا يلي فعل فعلا وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة كاد يقوم زيد ، لأن في كاد ضميرا حائلا بينها و بين الفعل »

وربما أنثوا ضمير الشأن على إرادة القصة نحو قوله تعالى : فانها لا تعمى الأبصار .

الفرق بين ضمير الشأن وضمير الفصل

١ ـ ضمير الشأن لا يكون إلا غائباً . وضمير الفصل يكون للمتكلم نحو : وإنا لنحن الصافون والمخاطب نحو : كنت أنت الرقيب عليهم . والغائب نحو : أولئك هم المفلحون .

٢ ـ ضمير الشأن اسم باتفاق محله الرفع أو النصب ، لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه . وشذ عن هذا الاتفاق ابن الطراوه (٣) ورأى أن ضمير الشأن حرف يكف العامل عن العمل .

وضمير الفصل أختلف فيه البصريون والكوفيون كما ذكرنا

٣ ـ ضمير الشأن يلزم الإفراد فلا يثنى ولا يجمع . وضمير الفصل

---

١) شرح المفصل ٣/١١٦ ٢) المقتضب ٤/١١٠

٣) الهمع ١/٦٧

يكون مفردا ومثنى نحو قول الرسول عليه السلام (١) : كل مولود يولد على الفطرة حتي يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه . ويكون جمعاً نحو : وأولئك هم المفلحون .

الفرق بين ضمير الشأن وسائر الضمائر

ضمير الشأن يفارق الضمائر من عدة أوجه (٢)

١ ـ ضمير الشأن لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغائب فانه لا بد له من غائب يعود عليه

٢ ـ ضمير الشأن لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضمائر .

٣ ـ لا يجوز تقديم خبره عليه ، لئلا يزول الإبهام المقصود . وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه .

٤ ـ لا يفسر إلا بجمله . وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد .

---

١) حديث رواه البخارى فى كتاب الجنائز . وقال الرضى «في الحديث ثلاثة أوجه »

١ـ أن فى يكون ضمير الشأن

٢ ـ تيه ضمير المولود ، وقوله : أبواه هما اللذان جمله خبر كان

٣ ـ أبواه اسم كان . وقوله هما اللذان جمله خبر كان وروى : هما اللذين . فأبواه اسم كان ، واللذين خبره ، وهما فصل انظـر شرح الكافية ٢/٢٧

٢) انظر الأشباه والنظائر ٢/٢١٩ وشرح الرضى ٢/٢٨

٥ ـ لا يقوم الظاهر مقامه ، وغـــيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه .

٦ ـ يعود على ما بعده لزوما بخلاف سائر الضمائر

٧ ـ ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع بخلاف غيره من الضمائر .

٨ ـ لا يعمل فيه إلا الا بتداء أو أحد نواسخه .

٩ ـ لايكون إلا لغائب دون المتكلم والمخاطب ، لأن المقصود بهالإبهام والغائب هو المبهم ، والمتكلم والمخاطب فى نهاية الإيضاح .